«يقارن بين المستعمرين الرومان ونظرائهم المحدثين، مضيئاً المزيج الخالص من القوة والحيوية العقائدية والموقف العملي الذي يميز الإمبريالية الأوروبية». وحتى عندما ينصرف إدوارد في كتابه «الناقد والنص العالم » إلى ما يوحي بأنه مجرد قراءة أسلوبية لجوزيف كونراد، فإن اهتمامه بآلية كونراد في السرد يفصح عن أن الأسلوب هو في أساس المضمون. فكونراد ? كما يقول سعيد - يجعل بطله يسمع صوته للقارئ، كأنه ينقل شهادة على عالم جديد، حيث الأنا بمواجهة الآخر أو بموازاته وهذا هو الهم النقدي الأول عند سعيد: أن يستخلص علاقة الأنا بالآخر، الشرق بالغرب، وإذا جاز لي التعبير: التحديث بالتوريث.

ويعي إدوارد سعيد أن المستشرق الغربي عندما يقولب الشرق، فهو يحدد صورة مناقضة للغرب. صورة تقررها القوة بمستوييها المعرفي والمادي. فاستثمارات الغرب هي الأساس. وتأتي الثقافة ممهداً ثم نظيراً لها. والاستثمارات تحتاج إلى سوق. والسوق يجب أن تكون في مرمى نظر المستثمر. وهو ما يتيح للفعل الثقافي الاستشراقي حركة فعالة تتجاوز أسلوب الإرساليات، ففي هذه الثقافة ما يملك أن يبدو للوهلة وكأنه معارضة للسياسة الغربية ? ويجب أن نقر بطبيعة الحال بوجود معارضين حقيقيين، وإدوارد سعيد لا يواجه الغرب وحده أو مع بضعة من زملائه «الشرقيين» وحسب، بل إن له جيشاً من الأصدقاء والمناصرين والمفكرين الشرفاء في الغرب ? لكن المعارضة كما يقول في الاستشراق «يتم إخفاؤها تاريخياً في رؤيا الإمبريالية» ولا يعني هذا أنه لم يبق إلا التسليم. فالحراك الثقافي يشهد صراعاً بمستوى الصراع المادي. هذا الحراك الذي أوجد حركات التحرر ورموزها في الشرق، هو الذي انبثق منه مفكرون قادرون على تشريح الاستعمار واستنهاض التابع ليتحرر من تبعيته. وإذا كان إدوارد مثالاً ذهبياً على هؤلاء المفكرين، فقد كان يجد في المثقف الكبير الأسود فرانز فانون مثالاً ذهبياً بدوره. وليس «المعذبون في الأرض» لفانون مجرد صرخة ضمير، بل هو كما يراه سعيد، بحق، من العلامات النوعية في فهم الذات والآخر، الشرق والغرب إن شئت، على طريق العدالة بمعناها الجذري.

## السيد إرهاب

من الصعب إحصاء خصوم إدوارد سعيد في الثقافة الغربية، ولا سيما أولئك الذين اشتبك معهم فكرياً مثل المستشرق برنارد لويس، وجوان بيترز، ومايكل فالزر، وإدوارد ألكسندر، والرابطة اليهودية المعادية للتشهير بإسرائيل. وفي كتاب الحق يخاطب القوة، تروي الصحافية الأميركية جاكلين روز أنها فوجئت في إحدى الندوات بيهود يشككون في أن الدم اليهودي يجري في عروقها، ولما سألتهم عن سبب هذا الموقف منها مع أنها يهودية، أجابوها: ولكنك كنت تستشهدين في محاضرتك بإدوارد سعيد!! هذا إضافة إلى الخصوم السوقيين من الصهاينة الذين كانوا ينعتونه بسفير عرفات. والمعروف أن إدوارد هو الذي ترجم خطاب الرئيس ياسر عرفات العام ١٩٧٤ في الأمم المتحدة، وأضاف لمسات خاصة. كما أنه كان في طليعة من حملوا اسم «الفلسطينيين الأميركيين» الذين قبلتهم الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس ريغان للمفاوضات بعد أن أصبح الحضور الفلسطيني الدولي ضاغطاً بشكل لا تستطيع أميركا أن تتجاهله، فلجأت إلى تلك «الحيلة» السياسية، فهي إن حاورت إدوارد وزملاءه تعتبر نفسها تحاور أميركيين بروتوكولياً، ولا مانع لديها في أن يعتبرهم الفلسطينيون معبرين عنهم. لكن إدوارد سعيد استطاع أن يزيح المعادلة ويفرض الصوت الفلسطيني على مسمع الإدارة الأميركية. وهو أثر كان له دور في الاتصال الأميركي الفلسطيني المباشر.

من المفارقات أن أولئك الذين كانوا يصفونه بأنه سفير عرفات، لم يجدوا ما يقولونه عندما وجه إدوارد سعيد مدفعيته الثقيلة ? ولا أجد حرجاً في وصفها بالظالمة ضد ياسر عرفات. وعلى هذا فيمكن أن نستدل على ثلاث لحظات تشمل تفكير إدوارد سعيد في القضية الفلسطينية.

الأولى، هي تلك المساجلة الأخلاقية مع العقل الغربي في تعامله مع القضية الفلسطينية، وهي ليست لحظة مثالية مجردة، بل يتجلى فيها دأب العالم الباحث في التاريخ والسياسة والأنثروبولوجيا وحتى الكتب المقدسة، لتشريح الرؤية الاستشراقية التي تستبعد العرب والفلسطينيين من دائرة الحق والقراءة الموضوعية، وقد أدار معادلته في هذا الشأن بوسائل مختلفة. من العرض السياسي كما في كتاب «القضية الفلسطينية»، إلى السجال الفكري نقطة بنقطة كما في إسهامه المتميز في كتاب «إلقاء اللوم على الضحايا»، إلى الشهادة الشخصية التي أخذت أشكالاً عدة بلغت ذروتها في كتاب ذكرياته «خارج المكان».

اللحظة الثانية: هي حملته العنيفة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي بلغت ذروتها في كتابيه «سلام أميركي» و«سلام بلا أرض»، وكان أساس الحملة أن المنظمة تفتقر إلى فهم الآخر الذي تحاربه، وأنها خاضت المفاوضات من غير خبرة، فلا استشارة قانونية ولا خرائط ولا حتى مقدرة على التعبير باللغة الإنكليزية. كما يتهم المنظمة بنقص في الغيرة الوطنية. وفي أحد حواراته الصحافية، أثار نقطة صحيحة بقدر ما هي مؤلمة؛ هي أن الفلسطينيين، بعد أوسلو، خسروا ما يشبه حق الفيتو الذي كانوا يستخدمونه ضد الأنظمة العربية المتنازلة. فلا تنازل بعد تنازل أوسلو، ومن تنازل في أوسلو لا يملك أن ينتقد المتنازلين في مكان آخر.

اللحظة الثالثة: هي وجهة نظره في الحل، ورأيه في الوسائل .. وهذه تستحق وقفة خاصة.

## المثقف والسلطة

من الممكن، بل يجب تشريح السلطة. هذا ما كان يقوله إدوارد سعيد دائماً. وما كان ينطلق منه أو ينتهي إليه ليؤكد دور المثقف غير المتكيف، وأن الدولة ? كما يقول في كتابه العالم و النص والناقد ? لا تحقق عمقها الحقيقي، ولا سيما إذا كانت غربية، إلا من خلال عمق ثقافتها. وهذا يعني أن محاكمة المثقف للدولة هي محاكمة ثقافية. وهو يتفق مع غرامشي ? وما زلنا مع المصدر المشار إليه ? في أن الثقافة تخدم السلطة وتخدم في نهاية المطاف الدولة الوطنية، حتى وهو يعي «أن المفكر ليس مماثلاً بالفعل لأحد أفراد الشرطة، كما أن الفنان ليس مجرد داع لملاك المصانع والأثرياء، إن الثقافة مسعى مستقل». ولعل انشغال إدوارد سعيد بميشيل فوكو يأخذ بالاعتبار هذا الموقف من السلطة والثقافة. ونراه، في كتاب العالم والنص والناقد، يوافق جاك ديريدا على «الإغراء لاعتبار كتاب فوكو ? يقصد تاريخ الحماقة ? بمثابة تلميح قوي للحماية والاحتواء، تلميح ديكارتي لصالح القرن العشرين». ويخلص إلى أن فوكو- ومازلنا مع المصدر المشار إليه ? حين اعتبر المعرفة كلها مشاكسة، فقد وجب أن يكون النقد، بوصفه فاعلية ومعرفة، مشاكساً أيضاً. ويحل لنا إدوارد سعيد إشكالية النص والعالم، عندما يمنح النقد أبعاداً ترتفع بالنص عن نصيته: «إن النقد لا يمكنه أن يدعي أن مهمته مقصورة على النص وحسب، بل يجب عليه أن يرى نفسه مقيماً مع خطاب آخر في فضاء ثقافي موضع نزاع كبير».

أحسب أنه، رحمه الله، كان ممتلئاً بهذه الحمولة الفكرية الجبارة من فهم النقد والسياسة والسلطة والمثقف، عندما توجه إلى السلطة الفلسطينية بنقده اللاذع، منطلقاً من أن السلطة قد أفسدت المثقفين. وبقدر ما يزودنا هذا المفكر بزاد معرفي في تجوالنا بين الذات والآخر والسلطة والمثقف والمعرفة والقوة، فإننا نراه ?من جديد ? يقع في منطقة ملتبسة عندما يخاطب السياسة بمعناها الضيق المتداول الإجرائي، وكأنها فصل في خطاب ثقافي. فمشكلة السلطة الوطنية الفلسطينية مع الثقافة ليست في إفساد المثقفين أو اضطهادهم، بل في تجاهلهم، أو في التصرف كما لو أنهم ليسوا موجودين. لقد اهتم إدوارد سعيد بنبأ منع كتبه في الجزء المتاح لنا من الوطن، لأنه تصور أن ذلك فصل من الصراع التاريخي بين المثقف غير المتكيف وبين السلطة الاستبدادية. وقد فاته ما هو أبسط من ذلك ? وأكثر إيلاماً مع الأسف الشديد- وهو أن السلطة لم تمنع كتبه؛ لا لأنها ديمقراطية أو تقبل بالرأي المختلف، بل لأنها لا تقرأ. وقد كان أدونيس ينتقد نوعاً من المثقفين، بأنهم هم القامعون حين يتبرعون بتقديم خدماتهم للسلطة ضد مثقفين آخرين. ويحزنني القول إن مثقف السلطة القامع هذا، هو من الخمول في الحالة الفلسطينية، إلى حد أنه لم يكن واشياً شاطراً. فقد كانت تنقصه المهنية وحتى الحد الأدنى من ملافاة الفضيحة، فضلاً عن هامشيته التي لا تمنحه فرصة التأثير حتى نحسبه على السلطة في موقع اتخاذ القرار. . أنا أشهد أن كتبه لم تمنع، بل إنني أكتب الآن ومعرض الكتاب ينشط في غزة، وكتب إدوارد سعيد موجودة في هذا المعرض.. وعزاؤنا الكبير أن القراء المجهولين، عدة المستقبل، من طلبة جامعيين ومثقفين عصاميين، يقبلون على كتبه بلهفة ونهم ورغبة في الاستزادة.

رحم الله أبا وديع.

# الحركة النّسويّة الفلسطينيّة والديمقراطيّة

فيحاء عبد الهادي

حين شاركت في ورشة عمل أقامها الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة حول البرنامج الانتخابي للمرأة الفلسطينيّة آذار ٢٠٠٣؛ برز سؤال الاستحقاق الديمقراطي لدى الاتّحاد. وحين قرأت خبراً في صحيفة «الأيام» تموز ٢٠٠٣ حول استعداد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينيّة لعقد مؤتمره الخامس في ظلّ السّلطة الوطنيّة؛ أصبح السّؤال سؤالين. وحين قرأت تحقيقاً في صحيفة «صوت النّساء» عن الدّورة التّدريبيّة حول الانتخابات؛ التي نظّمها طاقم شؤون المرأة١ بالتّعاون مع القنصليّة الأميركيّة/القسم الثّقافيّ آب الماضي؛ تدفّقت الأسئلة حول الحركة النّسويّة الفلسطينيّة المنظّمة والديمقراطيّة.

وإذا كان الاتّحاد العام يؤمن حقيقة بضرورة تطبيق النّظام الانتخابيّ؛ ليمارس آليّة تحقيق الديموقراطيّة، ويدعو جماهير النّساء إلى ضرورة خوض الانتخابات من خلال تنظيم ورشة عمل لمناقشة البرنامج الانتخابي للمرشّحات؛ فما الذي يمنعه من إجراء هذه الانتخابات بين صفوفه؟

وإذا كانت الأطر النّسويّة - التي تشكّل الائتلاف الرئيس في طاقم شؤون المرأة ? تؤمن حقيقة بضرورة النّظام الانتخابي وأهمّيّته؛ فما الذي يمنعها من خوض انتخاباتها الداخليّة لتداول السّلطة والفرص بينها؟

عدت بالذاكرة إلى الوراء؛ لأفكّر فيما استدعى الأسئلة! كانت محصّلة نقاش - لم يمحها الزّمن- جرت بيني وبين قياديّة من قياديّات الاتحاد العام؛ حين جاءت إلى القاهرة ? حيث عشت عشرين سنة ? لمتابعة انتخابات فرع الاتحاد هناك٢. حدّثتها بمرارة عن الخروقات التّنظيميّة التي جرت في فرع الاتّحاد، عن أهمّيّة ضخّ دماء جديدة للاتحاد، عن ضرورة اتباع مبدأ الكفاءة عوضاً عن الولاء التّنظيميّ. أجابتني أنّ الوقت ليس ملائماً لإجراء أيّ تغيير. ولما سألتها عن الوقت المناسب؛ أجابت: بعد التّحرير. الأولويّة الآن للوحدة الوطنيّة.

ولمّا لم يكن هناك سوى تنظيم واحد مسموح له بالعمل في جمهوريّة مصر العربيّة؛ أدركت أنّ الحديث يدور حول الوحدة الوطنيّة ما بين أجزاء التّنظيم الواحد.

أعادني خبر قرب انعقاد المؤتمر الخامس للاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة؛ إلى التّفكير من جديد: هل آن الأوان الآن لضخّ دماء جديدة في شرايين الاتّحاد؟ خانتني الذاكرة حين بحثت فيها عن موعد انعقاد المؤتمر الرابع، عدت إلى أوراق الاتّحاد لأجد ما يبرّر نسياني؛ فقد مرّ ما يقارب العشرين عاماً على انعقاد المؤتمر الأخير للاتّحاد٣. «المطلوب ضخّ دماء جديدة في عروق الاتّحاد الذي عانى الكثير منذ مغادرة بيروت بعد الاجتياح ٨٢ على مستوى العمل الشّعبي». إذن: هل جاءت مرحلة ما بعد التّحرير؟ وهل هذا ما تعنيه قيادة الاتّحاد في تصريحها: «يستعدّ الآن الاتّحاد لعقد مؤتمره الخامس، وبخاصّة أنّه سيكون على أرض فلسطينيّة وفي ظلّ سلطة فلسطينيّة، وعليه إنجاز مهام متعلّقة بالبناء على الأرض وتأسيس قوانين تسهم في تنظيم حياة المجتمع». ثمّ عن أيّ جيل تتحدّث قيادة الاتّحاد بالضّبط؟ الجيل الثاني أم الثّالث؟

وإذا كان القرار السّياسيّ غير المستقلّ للاتحادات الشّعبيّة هو السّبب المباشر الذي أعاق مسألة الديمقراطيّة بشكلها الإجرائيّ: الانتخابات؛ ما منع تداول السّلطات والفرص داخل الاتّحاد، فما الذي أعاق بناء المؤسّسات؛ الذي يشكّل جوهر العمليّة الديمقراطيّة؟ ما الذي أعاق، وما زال يعيق، الشّفافيّة والمساءلة والمحاسبة ضمن النّظام الداخلي للاتّحاد؟

وماذا عن النّساء الديمقراطيّات واللواتي يدافعن عن المبدأ ويتنطّحن للدّفاع عن النّظام الداخليّ في إطار دفاعهنّ عن الدّستور الداخليّ للتّنظيمات الشّعبيّة؟ هل استطعن أن يبنين شيئاً في هذا الاتّجاه؟ أم إنّهنّ أسهمن في دفع الكثير من الكوادر إلى الانفضاض عن الاتّحاد بدلاً من الالتفاف حوله، يأساً من حدوث أيّ تغيير، وبخاصّة لدى الغالبيّة المستقلّة التي لا تربطها أية مصالح بهذا الجسم الشّعبيّ؟

وماذا عن الأطر النّسويّة التي كانت وما تزال تشكو من آليّة العمل في اتّحاد المرأة الفلسطينيّة؟ هل مارست فعلاً مغايراً في الجانب الديمقراطي؟ هل تمسّكت بلوائحها الدّاخليّة٤؟ هل مارست الديمقراطيّة بمفهومها الإجرائي أو بمفهومها الجوهري؟ هل طبّقت مبادئها ضمن أطرها الخاصّة أو ضمن جسمها التّنسيقي؟

نكتشف حين التّدقيق واقعاً أليماً تعانيه الحركة النّسويّة الفلسطينيّة فيما يتعلّق بالديمقراطيّة؛ ما يفسّر انفضاض كوادرها عنها أوّلاً وانفضاض الجماهير النّسائيّة عنها ثانياً.

وإذا كانت الديمقراطيّة قد أصبحت مطلباً دولياً بمفهومها الإجرائيّ- دون الاكتراث بما عدا ذلك- يصبح من الضّروري أن نتنبّه إلى خطورة التّركيز على المفهوم الإجرائيّ وإهمال المفهوم الجوهريّ إلى ربط المفهومين معاً؛ حيث لا شكل دون محتوى، وحيث بناء المؤسّسات الذي يحتاج مواطنين أحراراً يمارسون حرّيّة الاختيار من خلال انتخاب ممثّليهم بطريقة حرّة.

إنه لا يسعنا إلاّ أن نثمّن أيّة خطوة تخطوها نساء فلسطين في اتجاه الديمقراطيّة. وفي هذا السّياق، نحن بانتظار المؤتمر الخامس للاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة. نحن بانتظار استيعاب دروس المرحلة السابقة لتجربة الاتّحاد من خلال مؤتمره، وبانتظار أوسع نقاش حيويّ حول دوره المرجوّ، المتناسب مع مرحلة البناء ومرحلة التّحرير، «وحول كيفيّة الإمساك بقضايا المرأة على الأرض، والدّمج بين الاجتماعي والوطني بشكل فعّال أكثر، وكيفية تطوير دوره في ظلّ المشكلات والصّعوبات التي تعترضه والمتمثّلة في الإغلاقات والحصار وصعوبة تواصل النّساء المشاركات».

١ طاقم شؤون المرأة: جسم تنسيقيّ نسويّ يعتمد بشكل رئيس على أطر نسويّة ومراكز نسويّة مع نسويّات مستقلاّت، ويتبوأ أكثر من نصف هيئته الإداريّة مواقع قياديّة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينيّة؛ الذي يشكّل الجسم التّمثيليّ النّسويّ للمرأة الفلسطينيّة.

٢ كنت عضواً في الهيئة الإداريّة لفرع الاتّحاد في القاهرة حتّى عودتي مع المبعدين إلى الوطن ١٩٩٨م. وما زال موقعي وموقع عضوتين من الاتّحاد - عادتا قبلي إلى الوطن- شاغراً حتّى اللحظة.

٣ عقد الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة أربع مؤتمرات عامّة منذ تأسيسه: الأوّل: ١٩٦٥، الثاني: ١٩٧٤، الثالث: ١٩٨٠، الرابع: ١٩٨٥

٤ عيّن مجلس أمناء طاقم شؤون المرأة هيئته الإداريّة في العام ١٩٩٩ لمدّة مؤقّتة لا تتجاوز السّتة أشهر؛ على أن تجري انتخاباتها بعد هذه المدّة. لم تجر انتخابات للهيئة الإداريّة منذ ذلك التاريخ. وما زالت الهيئة الإداريّة غير المنتخبة تزاول عملها حتّى الآن.